S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/38
29 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN AND SPANISH

مجلس الأمن

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٩٦١ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى المناقشة المفتوحة التي جرت في جلسته ٣٩٥٤ المعقودة في يومي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن "صون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع". كما يشير إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق بـ "أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا" الذي قدم إلى مجلس الأمن (S/1998/318) وإلى الجمعية العامة (A/52/871) فضلا عن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ والمقدم إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة (A/53/1). وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بتوصيات الأمين العام المتعلقة بدور مجلس الأمن بعد انتهاء الصراع، ولا سيما في ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويشير المجلس كذلك إلى بيان رئيسه (S/25696) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ المتعلق بتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" بما في ذلك موضوع بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الأولى بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويشدد على الحاجة إلى منع تجدد نشوب النزاع وتصعيده، ويسلم المجلس بأهمية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع لتحقيق هذه الغاية في جميع مناطق العالم وباشتراك جميع هيئات الأمم المتحدة بالصورة الواجبة. ويرحب بوجه خاص بالدور الذي يؤديه الأمين العام في هذا الميدان. ويسلم المجلس بأن الوقت قد حان لاستكشاف سبل أخرى لمنع النزاعات وتسويتها على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حفظ السلام المعترف بها بصورة عامة والتي سيدرج فيها بناء السلام بعد انتهاء الصراع بوصفه عنصرا هاما.

"ويشير المجلس إلى بيان رئيسه (S/PRST/1998/29) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي أكد أن السعي إلى السلام في أفريقيا يقتضي نهجا شاملا متضافرا محددا يشمل القضاء على الفقر وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان فضلا عن منع المنازعات وحلها،

بما في ذلك بناء السلام والمساعدة الإنسانية. ويؤكد المجلس أن الجهود الرامية إلى ضمان حلول دائمة للنزاعات تقتضي إرادة سياسية لا تفتر ونهجا طويل الأجل فيما يختص بصنع القرار في الأمم المتحدة، بما في ذلك صنع القرار من جانب المجلس نفسه. ويؤكد المجلس التزامه بمبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، لدى الاضطلاع بأنشطة حفظ السلام، وضرورة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

"ويؤكد مجلس الأمن أن الإنعاش الاقتصادي والتعمير كثيرا ما يشكلان أكبر المهام التي تواجه المجتمعات الخارجة من صراع وأن تقديم مساعدة دولية كبيرة يغدو أمرا لا غنى عنه لتعزيز التنمية المستدامة في تلك الحالات. ويشير المجلس في هذا السياق إلى أن المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجوز له أن يمد مجلس الأمن بالمعلومات وعلى أنه ينبغي أن يزود مجلس الأمن بالمساعدة بناء على طلبه.

"وإذ يدرك مجلس الأمن الأهمية التي يوليها الأمين العام لمسألة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ولا سيما في سياق إصلاح الأمم المتحدة، يشجع الأمين العام على استطلاع إمكانية إنشاء هياكل لبناء السلام بعد انتهاء الصراع كجزء من جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق حل سلمي دائم للنزاعات. وذلك من أجل أمور منها ضمان الانتقال بسلاسة من حفظ السلام إلى بناء السلام والسلام الدائم.

"ويسلّم مجلس الأمن بفائدة القيام، حسب الاقتضاء، بإدراج عناصر بناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام. ويتفق مع الأمين العام على ضرورة تحديد عناصر بناء السلام بعد انتهاء الصراع تحديدا صريحا واضحا، وعلى أن من الممكن إدماج تلك العناصر في ولايات عمليات حفظ السلام، ويلاحظ المجلس أن عمليات حفظ السلام قد تشمل عناصر عسكرية وشرطية وإنسانية وعناصر مدنية أخرى. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس توصيات بهذا المعنى كلما اقتضى الأمر.

"كما يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إلى الهيئات المعنية في الأمم المتحدة توصيات بشأن الفترة الانتقالية المؤدية إلى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع عندما يوصي بالوقف النهائي لإحدى عمليات حفظ السلام.

"ويسلّم مجلس الأمن بالحاجة إلى التعاون الوثيق والحوار بين هيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الهيئات المعنية مباشرة في ميدان بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وفقا لمسؤوليات تلك الهيئات، كما يعرب عن استعداده للنظر في سبل لتحسين هذا التعاون. ويشدد المجلس أيضا على ضرورة تحسين تبادل المعلومات بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في ميدان بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات

الإقليمية ودون الإقليمية، والبلدان المساهمة بقوات، ومجتمع المانحين. ويلاحظ في هذا الصدد مع التقدير خطط الأمين العام الرامية إلى إعداد أطر استراتيجية لضمان زيادة تساوق وفعالية مجمل أنشطة الأمم المتحدة في الدول وفي تحقيق الانتعاش من الأزمات.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره".
